



أشكال النظم الانتخابية

لمحة عامة عن دليل المؤسسة الدولية للديمقراطية والانتخابات

تمثل هذه الملحة العامة ملخصاً لمطبوعة المؤسسة الدولية للديمقراطية والانتخابات بعنوان أشكال النظم الانتخابية: دليل المؤسسة الدولية للديمقراطية والانتخابات "نسخة جديدة ومنقحة" الذي صدر عام ٢٠٠٥ (يحمل الرقم الدولي المعياري ٢-١٨-٨٥٣٩١-٩١). ويحتوي الدليل على خلاصة المبادئ الأساسية لاختيار النظام الانتخابي، والإيجابيات والسلبيات للخيارات المتيسرة، بالإضافة إلى إرشادات للعاملين في مجال تصميم النظم الانتخابية. وقد تم حذف الأمثلة والحالات الدراسية الواردة في الدليل الأصلي، كما تم اختصار المناقشات الداعمة.



سلسلة مطبوعات المؤسسة الدولية للديمقراطية والانتخابات حول العمليات الانتخابية

أشكال النظم الانتخابية: لمحة عامة عن دليل المؤسسة الدولية للديمقراطية والانتخابات
Electoral System Design: An Overview of the New International IDEA Handbook

لا تمثل منشورات المؤسسة الدولية للديمقراطية والانتخابات أية مصالح قومية أو سياسية أياً كانت. ولا تعكس بالضرورة الآراء الواردة في هذا الكتيب آراء المؤسسة أو مجلس إدارتها أو الأعضاء في هيئتها العامة. كما لا تمثل الخرائط التي يشتمل عليها هذه الكتيب أي حكم من جانب المؤسسة حول الوضعية القانونية لأي إقليم أو للحدود الدولية القائمة. ولا يعكس موقع أي بلد أو إقليم على الخارطة أي موقف سياسي للمؤسسة. وقد تم وضع هذه الخرائط من أجل إضفاء المزيد من التوضيح للنص فحسب.

© المؤسسة الدولية للديمقراطية والانتخابات ٢٠١٢

يتعين تقديم طلبات الحصول على إذن لاستساح أو إعادة إنتاج أو ترجمة كل أو أي جزء من هذه المطبوعة إلى العنوان التالي:

International IDEA
SE -103 34 Stockholm, Sweden

تصميم الغلاف والخرائط: ترايدلز فورم، السويد

تصميم النسخة العربية: توريو ديزاين/رام الله.

صور الغلاف: © بريسنس بيلد

الرقم الدولي المعياري للكتاب: ٧-٤٩-٨٦٥٦٥-٩١-٩٧٨

٤	أهمية السياق المحيط بالنظم الانتخابية
٥	ما هي النظم الانتخابية
٦	معايير شكل النظام الانتخابي
١٠	عملية المناظرة والتغيير
١١	خيارات النظام الانتخابي
١٤	مزايا النظم الانتخابية ومساوئها
١٦	اعتبارات حول مسألة التمثيل والإدارة
١٧	النظم الانتخابية والأحزاب السياسية
١٨	الخلاصة: خيارات عدة ومبادئ رئيسية
٢٢	كشف بأهم الجوانب التي يجب أخذها بعين الاعتبار في تصميم النظام الانتخابي
٢٣	قائمة المصطلحات

أهمية السياق المحيط بالنظم الانتخابية

تعتبر مسألة اختيار النظام الانتخابي من أهم القرارات بالنسبة لأي نظام ديمقراطي. ففي غالبية الأحيان، يترتب على اختيار نظام انتخابي معين تبعات هائلة على مستقبل الحياة السياسية في البلد المعني، حيث تميل النظم الانتخابية المختارة إلى الثبات، في الوقت الذي تتمحور فيه الاهتمامات السياسية المحيطة بها حول مايمكنها الاستفادة به من المحفزات التي توفرها تلك النظم. وبالإضافة إلى النتائج المحسوبة مسبقاً، يمكن أن ينتج عن عملية اختيار النظام الانتخابي تبعات لم تكن في الحسبان.

إن عملية اختيار النظام الانتخابي هي مسألة سياسية بالدرجة الأولى، وليست سؤالاً فنياً يمكن لمجموعة من الخبراء المستقلين أن يقدموا إجابة صحيحة واحدة عليه. وغالباً ما تكون المصالح السياسية هي العامل الدائم في اعتبارات اختيار النظام الانتخابي، وكثيراً ما تؤدي الحسابات السياسية قصيرة المدى إلى التعميم على النتائج طويلة المدى لنظام انتخابي معين.

ويمكن أن يُؤتي اختيار النظام الانتخابي أثراً كبيراً على الإطار السياسي والمؤسساتي الأوسع، ولذا تبرز أهمية عدم التعامل مع النظام الانتخابي بشكل منعزل، فتصميمه وأثاره تتوقف بدرجة كبيرة على تشكيلات أخرى داخل إطار الدستور وخارجه. ويبرز نجاح تصميم النظام الانتخابي من النظر إلى هيكل المؤسسات السياسية بصورة شاملة، أي أن تغيير جزء واحد من هذا الإطار قد يتسبب على الأرجح في تعديلات على طريقة عمل المؤسسات الأخرى.

فعلى سبيل المثال، كيف يمكن للنظام الانتخابي المعتمد أن يساهم في حل النزاعات بين قادة الأحزاب السياسية والناشطين السياسيين على أرض الواقع؟ وما مدى سيطرة أولئك القادة على ممثلي أحزابهم المنتخبين؟ وهل هناك أحكام دستورية لتنظيم الاستفتاءات ومبادرات المواطنين أو وسائل "الديمقراطية المباشرة" الأخرى التي تكمل عمل المؤسسات الديمقراطية التمثيلية؟ وهل يتطرق الدستور إلى تحديد معالم النظام الانتخابي، كمعاد ملحقه بالدستور أو كقوانين عادية؟ وهذا كله سيحدد إلى أي مدى يعتبر النظام الانتخابي محصناً أو إلى أي مدى يبقى عرضة للتغيير من قبل الأغلبية المنتخبة.

وهناك قضيتان هيكليتان على قدر خاص من الأهمية، وهما درجة المركزية والاختيار بين النظام البرلماني أو الرئاسي؛ فهل سيكون البلد اتحادياً أم وحدوياً؟ فإذا كان اتحادياً، هل ستكون وحداته متماثلة في سلطاتها أم غير متماثلة؟ فالعلاقة بين المؤسسات التشريعية والتنفيذية لها آثار هامة على عملية تصميم النظام الانتخابي لكليهما. وفي حالة انتخاب رئيس مباشر بدون وجود كتلة كبيرة داعمة له في الهيئة التشريعية فإنه سيجد صعوبة في الحصول على حكومة ناجحة. وعليه، تحتاج النظم الانتخابية للرئاسة وللهيئة التشريعية في الديمقراطيات الرئاسية وشبه الرئاسية إلى أخذهما بعين الاعتبار سوية، مع أن الأدوار المختلفة لكل من الرئيس والهيئة التشريعية ستؤدي إلى استحضار عوامل مختلفة عند اختيار كلا النظامين؛ إذ يتعين النظر في نفس الوقت في تزامن الانتخابات وما إلى ذلك من الشروط التي قد تشجع تشظي الأحزاب السياسية أو تنبسطه، والعلاقة بين الأحزاب والأعضاء المنتخبين.

وينظر إلى النظم الانتخابية اليوم بمثابة إحدى أهم الممارسات السياسية المؤثرة ذات الأهمية البالغة للمسائل الأشمل للحكم. فعلى سبيل المثال، يتزايد الإدراك بإمكانية تصميم النظام الانتخابي لتحقيق التمثيل الجغرافي وتعزيز التمثيل في آن واحد، ولتشجيع خلق

في غالبية الأحيان، يترتب على اختيار نظام انتخابي معين تبعات هائلة على مستقبل الحياة السياسية في البلد المعني.

إن عملية اختيار النظام الانتخابي هي مسألة سياسية بالدرجة الأولى، وليست سؤالاً فنياً يمكن لمجموعة من الخبراء المستقلين أن يقدموا إجابة صحيحة واحدة عليه.

يمكن أن يُؤتي اختيار النظام الانتخابي أثراً كبيراً على الإطار السياسي والمؤسساتي الأوسع، ولذا تبرز أهمية عدم التعامل مع النظام الانتخابي بشكل منعزل.

ينظر إلى النظم الانتخابية اليوم بمثابة إحدى أهم الممارسات السياسية المؤثرة ذات الأهمية البالغة للمسائل الأشمل للحكم.

أحزاب سياسية وطنية قوية وحيوية وضمنان تمثيل المرأة والأقليات الإقليمية، وللمساعدة في "تشكيل" التعاون والاستيعاب في مجتمع منقسم من خلال استخدام حوافز وضوابط معينة.

يمكن تصميم النظام الانتخابي لتحقيق التمثيل الجغرافي وتعزيز التمثيل في آن واحد.

ما هي النظم الانتخابية

تعمل النظم الانتخابية في مفهومها الأساسي على ترجمة الأصوات المدلى بها في الانتخابات العامة إلى مقاعد نيابية يفوز بها الأحزاب والمرشحون. وتتحصر المتغيرات الأساسية في ثلاثة هي: المعادلة الانتخابية المستخدمة (أي فيما إذا كان النظام المستخدم هو نظام التعددية/الأغلبية، أو النظام النسبي، أو النظام المختلط، أو غيرها من النظم، إضافة إلى المعادلة الرياضية المستخدمة لحساب تخصيص المقاعد)؛ وبنية ورقة الاقتراع (أي فيما إذا كان الناخب يصوت لمرشح أو حزب، وما إذا كان يختار اختياراً واحداً أم يعبر عن سلسلة من الأفضليات لديه)؛ وحجم الدائرة الانتخابية (ولا يعني هذا عدد الناخبين المقيمين في دائرة انتخابية، وإنما عدد الممثلين الذين تنتخبهم هذه الدائرة الانتخابية في الهيئة التشريعية). وعلى الرغم من أن هذه للمحة العامة لا تتطرق إلى الجوانب الإدارية للانتخابات (مثل توزيع أماكن الاقتراع، وتسمية المرشحين، وتسجيل الناخبين، ومن يدير الانتخابات وما شابه ذلك)، تعتبر هذه القضايا أيضاً ذات أهمية بالغة، وقد تصبح المزايا التي ينطوي عليها اختيار أي نظام انتخابي عرضة للتقويض ما لم يتم إعطاء هذه القضايا الأهمية التي تستحقها. كما قد يؤثر شكل النظام الانتخابي في نواحي أخرى من القوانين الانتخابية: فاختيار النظام الانتخابي يؤثر في طريقة ترسيم حدود الدوائر الانتخابية، وكيفية تسجيل الناخبين، وتصميم أوراق الاقتراع، وكيفية فرز وعد الأصوات، والعديد من الجوانب الأخرى للعملية الانتخابية.

تعمل النظم الانتخابية في مفهومها الأساسي، على ترجمة الأصوات المدلى بها في الانتخابات العامة إلى مقاعد نيابية يفوز بها الأحزاب والمرشحون.

حتى لو أدلى كل ناخب بنفس الصوت، وبنفس العدد من الأصوات لكل حزب، فإن نتائج الانتخابات قد تكون مختلفة للغاية حسب النظام الانتخابي المختار؛ فقد يؤدي نظام انتخابي إلى تشكيل حكومة ائتلافية أو حكومة بأقلية نيابية، في حين أن نظاماً انتخابياً آخر قد يتيح لحزب سياسي واحد السيطرة بالأغلبية.

حتى لو أدلى كل ناخب بنفس الصوت، وبنفس العدد من الأصوات لكل حزب، فإن نتائج الانتخابات قد تكون مختلفة للغاية حسب النظام الانتخابي المختار.

النظم الانتخابية ونظم الأحزاب السياسية

تعمل بعض النظم على تشجيع تشكيل الأحزاب السياسية، بل قد يصل بها الأمر إلى تحثيم ذلك، في حين لا يعترف البعض الآخر إلا بالمرشحين الأفراد. ويتأثر نوع النظام الحزبي الذي ينشأ بالنظام الانتخابي إلى حد كبير، ولا سيما فيما يتعلق بعدد الأحزاب السياسية الفاعلة في الهيئة التشريعية وأحجامها. وينطبق هذا الوضع على مسألة التماسك والانضباط الداخلي للأحزاب، حيث أن بعض النظم قد تشجع الانشقاق بحيث تظل مختلف أجنحة الحزب الواحد على خلاف مع بعضها البعض، في حين أن نظاماً أخرى قد تشجع الأحزاب على التحدث بصوت واحد وتدرأ الانشقاق الحزبي. وتستطيع النظم الانتخابية أن تؤثر على كيفية قيام الأحزاب بحملاتها الانتخابية وسلوكيات التخب السياسية، ومن ثم الإسهام في تحديد المناخ السياسي العام؛ إذ يمكن أن تشجع أو تثبط من تشكيل التحالفات بين الأحزاب، ويمكن للنظم الانتخابية أن توفر حوافز للأحزاب السياسية لتوسيع قاعدتها الشعبية على أوسع نطاق ممكن، أو لحصرها في أطر ضيقة ضمن النطاق العرقي أو صلات القرى.

تعمل بعض النظم على تشجيع تشكيل الأحزاب السياسية، بل قد يصل بها الأمر إلى تحثيم ذلك، في حين أن البعض الآخر لا يعترف إلا بالمرشحين الأفراد.

وقد يرغب من يتفاوض حول وضع إطار عمل مؤسسي أو صياغة قانون انتخابي جديد في

إشراك الجميع بقدر المستطاع في هذه العملية بهدف تسهيل المشاركة في العملية الانتخابية. وعلى النقيض من ذلك، كثيراً ما تبرز المخاوف من تقمت النظام الحزبي جراء السياسات الشخصية والعرقية؛ وعليه، فقد يفضل المتفاوضون من أجل وضع النظام الانتخابي ومصمموه أن يزيدوا من نسبة حسم أو عتبة التمثيل (الحد الأدنى من مستوى الدعم الذي يحتاج إليه حزب ما حتى يتمكن من الحصول على تمثيل له في الهيئة التشريعية). ورغم ذلك، يعتبر ازدهار التعددية الحزبية إحدى مميزات الانتخابات في البلدان الخارجة لتوها من نظام حكم استبدادي، غير أن الأحزاب السياسية غير الناجحة تختفي عادة من تلقاء ذاتها.

النظم الانتخابية وإدارة الصراعات

من شأن النظم الانتخابية المختلفة أن تفاقم من حدة التوتر والصراع في مجتمع ما أو أن تسهم في تهدئته. فعلى المستوى الأول، هناك نزاع بين النظم التي تركز على إشراك الأقليات وتلك التي تدفع باتجاه تمكين حزب واحد من السيطرة على الحكم. وعلى المستوى الآخر، إذا لم ينظر للنظام الانتخابي على أنه نظام عادل وإن لم يعط الإطار القانوني القائم المعارضة شعوراً بفرصة للفوز في الانتخابات القادمة، فقد يرى الخاسرون أنفسهم مجبرين على العمل خارج النظام، بما في ذلك اللجوء إلى وسائل غير ديمقراطية وصادمية وعنيفة أحياناً. وأخيراً، ولكون النظام الانتخابي يحدد صعوبة عملية الاقتراع أو سهولتها، فهو ينعكس بالضرورة على الأقليات والمجموعات المهمشة.

من شأن النظم الانتخابية المختلفة أن تفاقم من حدة التوتر والصراع في مجتمع ما أو أن تسهم في تهدئته.

إذا لم ينظر للنظام الانتخابي على أنه نظام عادل وأن لم يعط الإطار القانوني القائم المعارضة شعوراً بفرصة للفوز في الانتخابات القادمة، فقد يرى الخاسرون أنفسهم مجبرين على العمل خارج النظام.

معايير شكل النظام الانتخابي

عند العمل على تصميم النظام الانتخابي، يفضل الانطلاق من وضع قائمة من المعايير لتلخيص ما يراد تحقيقه، وما يراد تفاديه، والشكل الذي يراد لكل من السلطتين التشريعية والتنفيذية أن تكونا عليه بشكل عام. وقد نجد أن بعض المعايير المطروحة تتقاطع مع بعضها البعض وقد تبدو متناقضة فيما بينها، وذلك يعود لكونها متناقضة في حقيقة الأمر: حيث أن المقايضة بين مجموعة من الرغبات والأهداف المتضاربة عادة ما تدخل في صلب أية عملية من هذا القبيل.

فعلى سبيل المثال، قد يطمح البعض إلى تمكين المرشحين المستقلين من الانتخاب، في الوقت الذي يصبون فيه إلى الدفع باتجاه قيام أحزاب سياسية قوية، في حين أن النظام الذي يفسح المجال أمام الناخبين لخيارات أوسع بين المرشحين والأحزاب يؤدي إلى زيادة في تعقيد ورقة الاقتراع مما يشكل صعوبة زائدة في التعامل معها من قبل الناخبين ذوي المستوى الثقافي المحدود. وعليه، فإن الأساس في تصميم النظام الانتخابي (أو تعديله) يقوم على تصنيف المعايير والأهداف في قائمة أولويات، حسب أهمية كل منها، والبحث بعد ذلك عن النظام أو التركيبة التي تمكننا من تحقيق أكبر قدر من تلك المعايير والأهداف.

وتتعارض المعايير العشرة التالية مع بعضها البعض أحياناً، بل قد يصل الواحد منها إلى أن يكون مانعاً لسواه. ويعتبر تصنيف أولويات هذه المعايير المتناقضة التحدي الأكبر أمام أطراف عملية التصميم المؤسسي.

تحقيق مستويات التمثيل المختلفة

يمكن للتمثيل أن يأخذ أربعة أشكال على الأقل. الأول، التمثيل الجغرافي ويعني حصول كل منطقة، سواء كانت بلدة أو مدينة، أو محافظة أو دائرة إنتخابية، على ممثلين لها

في الهيئة التشريعية يتم انتخابهم من قبل تلك المنطقة ليكونوا مسؤولين في نهاية المطاف أمامها. الثاني، **التوزيع الأيديولوجي** لمجتمع ما والذي يمثل في الهيئة التشريعية من خلال ممثلين عن الأحزاب السياسية أو مستقلين أو خليط منهما. الثالث، ويتمثل في الواقع **الحزبي-السياسي** القائم في بلد ما داخل تركيبة هيئته التشريعية، حتى وإن كانت الأحزاب السياسية لا تقوم على أساس أيديولوجي. فلو اقترح نصف الناخبين لحزب ما ولم يؤد ذلك إلى فوز ممثلين عنه، أو إلى فوز أعداد ضئيلة منهم، فلا يمكن اعتبار ذلك النظام ممثلاً للإرادة العامة للناخبين. أما الشكل الرابع فيخص ما يعرف بالتمثيل **الوصفي** أو **التصويري** حيث يجب أن تقوم تركيبة الهيئة التشريعية على شاكلة التركيب الكلية لأمة ما، كمرآة لها تعكس ذات الشكل، تشعر وتفكر وتعمل بطرق تطابق مع ما يشعر ويفكر ويعمل به عامة الشعب. فتركيبة البرلمان التصويري يجب أن تضم ممثلين من كلا الجنسين (رجالاً ونساءً)، ومن كافة الأعمار (كهنولاً وشباباً)، وأغنياء وفقراء، وأن تعكس التوزيع الديني واللغوي والعرقى أو القبلي للمجتمع.

جعل الانتخابات في متناول الجميع وذات معنى

الانتخابات أيًا كانت هي جيدة وإيجابية، إلا أنها قد تعني التليل للناخبين إذا تعذر عليهم المشاركة أو إذا ما شعروا بأن لا قيمة لأصواتهم في التأثير على طريقة إدارة الشأن العام في بلدهم.

الانتخابات أيًا كانت هي جيدة وإيجابية، إلا أنها قد تعني التليل للناخبين إذا تعذر عليهم المشاركة أو إذا ما شعروا بأن لا قيمة لأصواتهم في التأثير على طريقة إدارة الشأن العام في بلدهم. وتستند سهولة الاقتراع إلى عوامل مختلفة مثل بساطة ورقة الاقتراع ومدى وضوحها، وسهولة الوصول إلى أماكن الاقتراع، ودقة جداول الناخبين وحداثها، ومدى قناعة الناخب بسرية الاقتراع.

وترتفع مستويات المشاركة في الانتخابات عندما يتمخض عن نتائج الانتخابات، سواء على المستوى العام أو المحلي، تأثير فعلي في إدارة الحكم. فلو علم الناخب مسبقاً بأن لا حظوظ لمرشحه المفضل بالفوز، فما الذي سيحفزه على المشاركة؟ وفي بعض النظم الانتخابية، قد يمثل عدد الأصوات الضائعة (وهي الأصوات الصحيحة التي لا تفضي إلى فوز أي مرشح، على العكس من الأصوات الباطلة أو غير الصحيحة التي لا يتم احتسابها أصلاً) نسبة هامة من مجموع الأصوات على المستوى الوطني.

توفير الحوافز لتحقيق المصالحة

بالإضافة إلى كونها الوسيلة التي يتم من خلالها انتخاب مؤسسات الحكم، يمكن اعتبار النظم الانتخابية كأداة لإدارة الصراعات الدائرة في مجتمع ما. فقد تدفع بعض النظم الانتخابية، في ظروف معينة، الأحزاب السياسية إلى التوجه نحو قواعد أوسع من المؤيدين خارج نطاق الإطار الأضييق لمؤيديهم الاعتياديين. وكمثال على ذلك، فقد يحفز نظام انتخابي معين حزباً سياسياً ما على العمل لكسب تأييد الناخبين البيض أو غيرهم، حتى ولو كانت قاعدته الأساسية تركز إلى مؤيديه من الناخبين السود. وبهذه الطريقة يصبح برنامج ذلك الحزب أكثر شمولية وأقل فتوية أو استثنائية. ويمكن لمحفظات أخرى للنظم الانتخابية أن تحد من تقوقع الأحزاب السياسية ضمن أطر قبلية، أو عرقية، أو محلية، أو لغوية أو أيديولوجية.

وعلى الجانب الآخر من المعادلة، يمكن للنظم الانتخابية أن تحدد بالناخبين إلى الخروج من دوائر التأييد التقليدية التي اعتادوا عليها والتفكير في الاقتراع لصالح أحزاب أخرى تعتبر ممثلة لمجموعات وفتات أخرى غير تلك التي ينتمون إليها، مما يولد مزيداً من التعايش والتوافق. وكذلك الأمر بالنسبة للنظم الانتخابية التي تعطي الناخب أكثر من صوت واحد أو تقسح له المجال لترتيب المرشحين حسب الأفضلية التي يرتشيها، فهي توفر

لا يمكن القول بأن النظام الانتخابي وحده يضمن استقرار الحكومات وعملها بكفاءة، إلا أن نتائجه تسهم، بما لا يدع مجالاً للشك، في تحقيق الاستقرار في أوجه عدة.

الفرصة له لتخطي الحواجز الاجتماعية الراسخة في ذهنيته.

تمكين الحكومات من التمتع بالاستقرار والكفاءة

لا يمكن القول بأن النظام الانتخابي وحده يضمن استقرار الحكومات وعملها بكفاءة، إلا أن نتائجه تسهم، بما لا يدع مجالاً للشك، في تحقيق الاستقرار في أوجه عدة. والأهم هنا هو هل يعتبر الناخبون النظام عادلاً؟ وهل تستطيع الحكومة تنفيذ القانون وإدارة الحكم بكفاءة؟ وهل يفيد النظام لتفادي التمييز ضد أحزاب أو مجموعات محددة؟

أما ما يخص قدرة الحكومة على إصدار وتنفيذ القوانين بكفاءة فيتعلق بقدرتها على تشكيل أغلبية برلمانية كافية لذلك، وهو ما يرتبط بدوره بالنظام الانتخابي. وكقاعدة عامة أولية يمكن القول بأن نظم الأغلبية تعتبر أكثر ميلاً إلى إنتاج تركيبة للهيئة التشريعية يمكن من خلالها لحزب واحد تحقيق الأغلبية مقابل كافة أحزاب المعارضة مجتمعة، بينما تميل النظم النسبية إلى إفراز حكومات ائتلافية.

ويجب أن يعمل النظام الانتخابي بشكل حيادي وبعيداً عن التفضيل أو الانحياز لأي حزب أو جماعة إلى أبعد حد ممكن؛ حيث لا يجب أن يقع النظام في فخ التمييز ضد أية مجموعة سياسية. فالانطباع الذي قد ينتج عن أن السياسات الانتخابية في بلد ديمقراطي ليست متزنة، يعتبر مؤشراً على ضعف النظام السياسي ككل. وقد يعني بأن عدم الاستقرار قد أصبح قاب قوسين أو أدنى.

وضع الحكومة قيد المساءلة

تعتبر المساءلة إحدى الدعائم الأساسية للحكومة التمثيلية؛ فغيابها من شأنه أن يؤدي إلى زعزعة الاستقرار على المدى الطويل. إذ يجب أن يتمكن الناخبون من التأثير في شكل الحكومة ومضمونها، وذلك إما من خلال تغيير الائتلافات الحزبية الحاكمة أو من خلال حجب تأييدهم عن الحزب الحاكم عندما يفسل في إدارة الحكم بشكل سليم. ويمكن للنظم الانتخابية المصممة بشكل ملائم أن تسهم في تحقيق ذلك.

إخضاع الممثلين المنتخبين للمساءلة

تعني المساءلة على المستوى الفردي قدرة الناخبين على مراقبة أولئك الممثلين الذين لا يفون بالوعود التي قدموها أثناء الحملة الانتخابية بعد انتخابهم، أو يظهرون عجزهم وعدم كفاءتهم لتبوء المناصب التي تم انتخابهم لها وإقصائهم بشكل فعلي. وفي هذا السياق نلاحظ أن بعض النظم الانتخابية تؤكد على دور المرشحين المؤيدين شعبياً على المستوى المحلي، بدلاً من أولئك الذين تتم تسميتهم من قبل أحزاب مركزية كبيرة. ومن المتعارف عليه أن ينظر إلى نظم الأغلبية على أنها تزيد من قدرة الناخبين على إقصاء الممثلين الأفراد الذين لا يحققون لهم الرضا. وهذا العرف مازال صحيحاً إلى حد ما، إلا أن صحته تتزعزع في الحالات التي يتمحور فيها دعم الناخبين حول الأحزاب السياسية وليس حول المرشحين الأفراد. وفي نفس الوقت، تصمم نظم القائمة الحرة أو المفتوحة بشكل يسمح للناخبين بممارسة اختيارهم بين مختلف المرشحين، وذلك على الرغم من كونها نظاماً نسبية.

تحفيز قيام الأحزاب السياسية

لاشك في أن التجربة في كل من الديمقراطيات الراسخة والناشئة على حد سواء، تدل على أن تعزيز النظام الديمقراطي على المدى الطويل (إلى أي مدى يعتبر النظام الديمقراطي

يجب أن يعمل النظام الانتخابي بشكل حيادي وبعيداً عن التفضيل أو الانحياز لأي حزب أو جماعة إلى أبعد حد ممكن؛ حيث لا يجب أن يقع النظام في فخ التمييز ضد أية مجموعة سياسية.

الانطباع الذي قد ينتج عن أن السياسات الانتخابية في بلد ديمقراطي ليست متزنة، يعتبر مؤشراً على ضعف النظام السياسي ككل. وقد يعني بأن عدم الاستقرار قد أصبح قاب قوسين أو أدنى.

يجب على النظام الانتخابي أن يسهم
في وجود معارضة قابلة للحياة.

محصناً ضد كافة التحديات الداخلية التي قد يواجهها النظام والأمن السياسيين) يتطلب قيام الأحزاب السياسية الفاعلة واستمراريتها. ولذا يجب أن يحفز النظام الانتخابي على ذلك بدلاً من عرقته وتشجيع التشرذم الحزبي. ويمكن تصميم النظم الانتخابية للعمل على إقصاء واستبعاد الأحزاب الصغيرة والتي لا تتمتع إلا بتأييد رمزي. كما أن القرارات المتخذة في تصميم النظام الانتخابي قد تجعل من الأحزاب السياسية مطية للقادة السياسيين ليس إلا.

تحفيز المعارضة التشريعية والرقابة

لا تستند الإدارة الفاعلة للحكم على من يتبوأ السلطة فحسب، بل على أولئك الذين يقومون بدور المعارض لها والرقيب عليها، وبنفس القدر تقريباً. وعليه، يجب على النظام الانتخابي أن يسهم في وجود معارضة قابلة للحياة تكون قادرة على تقييم التشريعات بعين ناقدة، ومساءلة الحكومة على أداؤها، وصيانة حقوق الأقليات، بالإضافة إلى تمثيل مؤيديها بشكل فاعل. ولكي تكون مجموعات المعارضة فاعلة، فهي تحتاج لعدد كاف من الممثلين المنتخبين (هذا إذا مكنها أدائها الانتخابي من ذلك)، وأن تكون قادرة على طرح بديل حقيقي للحكومة القائمة في أية ديمقراطية برلمانية. ومن الواضح أن قوة المعارضة تعتمد على عوامل كثيرة أخرى بالإضافة إلى النظام الانتخابي، ولكن إذا جعل منها ذلك النظام عاجزة عن القيام بدورها، فإن ذلك يضعف الإدارة الديمقراطية للحكم بمجملها. وفي نفس الوقت يجب على النظام الانتخابي أن يعمل على الحد من نمو ثقافة ما يعرف بحيازة الفائز على كل المقاعد التمثيلية (winner takes all) التي تؤدي إلى تجاهل الرأي الآخر واحتياجات ناخبي المعارضة ورغباتهم، وذلك من خلال النظر إلى الانتخابات والحكومة التي تنتج عنها كمنازلة تقوم على معادلة لا شيء مقابل كل شيء.

وفي النظم الرئاسية، يحتاج الرئيس المنتخب إلى تأييد ثابت من قبل مجموعة كبيرة من أعضاء السلطة التشريعية، إلا أن دور الآخرين في معارضة الحكومة ومراقبة مشاريعها التشريعية يعتبر على ذات القدر من الأهمية. وبالإضافة إلى ذلك، فإن مبدأ فصل السلطات بين السلطتين التشريعية والتنفيذية بشكل فعال يلقي مهمة الرقابة على عاتق كافة الممثلين المنتخبين في الهيئة التشريعية، وليس المعارضين منهم فقط، مما يدعو للتفكير ملياً في تلك الأوجه من النظام الانتخابي المتعلقة بالأهمية النسبية لكل من الأحزاب السياسية والمرشحين الأفراد، إلى جانب العلاقة بين الأحزاب وأعضائها المنتخبين.

جعل العملية الانتخابية مستدامة

يتوقف اختيار أي نظام انتخابي، إلى حد ما، على قدرات ذلك البلد الإدارية والمالية. وعليه، فإن الإطار السياسي المستدام يأخذ بالحسبان قدرات البلد المعني، بما في ذلك وجود الكفاءات البشرية الملائمة للقيام بمهام الإدارة الانتخابية، وتوفر الموارد المادية الكافية لتنظيمها من خلال الميزانية الوطنية. وعلى أية حال، قد لا يؤدي اللجوء إلى تبسيط النظام على المدى القصير إلى نجاح أكبر فيما يتعلق بتكلفة الانتخابات على المدى الطويل. فالنظام الانتخابي الذي يبدو لنا في البداية بأن تكاليفه أكبر وحيثياته أكثر تعقيداً بعض الشيء، يسهم بشكل أفضل في تدعيم استقرار البلد ونظامه الديمقراطي على المدى الطويل.

أخذ المعايير الدولية بعين الاعتبار

أخيراً، يجري في أيامنا هذه تصميم النظم الانتخابية ضمن إطار العديد من الاتفاقيات والمعاهدات والقوانين الدولية الأخرى المتعلقة بالقضايا السياسية. وفي الوقت الذي يمكن

في أيامنا هذه يتم تصميم النظم
الانتخابية ضمن إطار العديد من
الاتفاقيات والمعاهدات والقوانين
الدولية الأخرى المتعلقة بالقضايا
السياسية.

فيه القول بأن ليس هناك قائمة موحدة لمعايير الانتخابات المتفق عليها دولياً، إلا أن هناك توافقاً على أن تلك المعايير تشتمل على مبادئ الانتخابات الحرة والنزيهة والدورية التي تضمن حق الاقتراع العام دون استثناءات، بالإضافة إلى ضمانها لسرية الاقتراع وممارسته بعيداً عن الإكراه أو القسر، والتزام مبدأ الصوت الواحد لكل فرد (بمعنى أن تتساوى قوة الصوت المخول لكل ناخب مع باقي الناخبين وليس بمفهومه كنظام انتخابي محدد). كما أن هناك اعترافاً متزايداً بأهمية القضايا المتأثرة بالنظم الانتخابية، مثل التمثيل العادل لجميع المواطنين، وحقوق المرأة في المساواة مع الرجل، وصيانة حقوق الأقليات، وضرورة الأخذ بمتطلبات ذوي الاحتياجات الخاصة، وما إلى ذلك. وقد تم تحسين هذه المبادئ والحقوق والتأكيد على ضرورة الالتزام بها من خلال الصكوك القانونية الدولية، مثل الإعلان الدولي لحقوق الإنسان لعام ١٩٤٨، والعهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية لعام ١٩٦٦.

عملية المناظرة والتغيير

لحيثيات العملية التي يتم من خلالها تصميم النظام الانتخابي أو تعديله تأثير كبير على نوع النظام الانتخابي الذي ينتج عنها، وعلى ملامحه للواقع السياسي، بالإضافة إلى مدى شرعيته والقبول العام به. ومن المسائل الهامة بالنسبة لعملية التصميم ما يلي: ما هي الوسائل التي يوفرها الإطار السياسي والقانوني للقيام بعملية التغيير أو التعديل؟ وما هي مقتضيات الحوار والمناظرة المطلوبة كي يتسم النظام الجديد أو المعدل بالشرعية والقبول؟ وكيف يتم تنفيذ التغيير أو التعديل على أرض الواقع بعد الانتهاء من إقراره؟

لحيثيات العملية التي يتم من خلالها تصميم النظام الانتخابي أو تعديله تأثير كبير على نوع النظام الانتخابي الذي ينتج عنها، وعلى ملامحه للواقع السياسي، بالإضافة إلى مدى شرعيته والقبول العام به.

ماهية وسائل الإصلاح والتعديل

في حين أن النظم الانتخابية تشكل أحد الأسس الهامة جداً التي تؤثر في كيفية عمل نظام الحكم في بلد ما، لم تجر العادة على التطرق لها في الدستور بصفتها المصدر الأعلى للقانون، إلا أن ذلك التوجه بدأ يتغير في السنوات الأخيرة؛ فعادة ما يكون تغيير أحكام الدستور أو تعديلها أصعب بكثير مما يترك للقوانين العادية، إذ عادة ما يتطلب ذلك موافقة أغلبية خاصة من أصوات الهيئة التشريعية، أو استفتاءً عاماً، أو وسائل أخرى مشابهة لإقراره بما يحصن تلك النظم من التلاعب بها وتعديلها بسهولة.

إلا أن تفاصيل النظام الانتخابي مازالت تحدد على الأغلب من خلال القوانين العادية، بما يمكن من تعديلها من خلال الأغلبية البسيطة في الهيئة التشريعية. وقد يجعل ذلك من النظام الانتخابي أكثر مرونة واستجابة للمتغيرات في الرأي العام والمتطلبات السياسية، إلا أنه في نفس الوقت ينطوي على خطورة تتمثل في تمكين أية أغلبية في البرلمان من القيام بتعديل النظام بشكل منفرد لما يفيد مصالحها السياسية.

ولابد للنظم الانتخابية أن تتلاءم مع المتغيرات الحاصلة مع مرور الزمن، وذلك لمواجهة الاحتياجات الجديدة والتماشي مع الميول المستجدة سياسياً وديموغرافياً وتشريعياً. ولا شك بأن المستفيدين من النظام الانتخابي يعملون على محاربة أية محاولة لتغييره أو تعديله. وعليه، فقد تنحصر الإصلاحات والتغييرات في الجوانب الهامشية دون المساس بالأمور الجوهرية للنظام. ولذلك، فمن الأجدر تشكيل النظام بصورة صحيحة على أكمل وجه ممكن منذ البداية.

لا بد للنظم الانتخابية أن تتلاءم مع المتغيرات الحاصلة مع مرور الزمن، وذلك لمواجهة الاحتياجات الجديدة والتماشي مع الميول المستجدة سياسياً وديموغرافياً وتشريعياً.

وقد تظل أعداد المتفهمين للنتائج المحتملة لتغيير النظام الانتخابي محدودة، سواء على

من الأفضل العمل على الإجابة على
كافة التساؤلات أثناء عملية التغيير
وليس في خضم الأزمات التي قد
تتبعها.

مستوى القيادات أو على المستوى العام. ويزيد من تعقيد الأمر أن تنفيذ النظم الانتخابية على أرض الواقع قد يعتمد إلى حد كبير على تفاصيل صغيرة قد تبدو عديمة الأهمية؛ وبالتالي فمن المفيد التعامل مع كافة التفاصيل القانونية الضرورية للقيام بعملية التغيير وشرحها للآخرين، بالإضافة إلى تقديم الأمثلة الافتراضية الفنية لإعطاء فكرة تقريبية حول انعكاسات المقترحات المطروحة على تقسيم الدوائر الانتخابية على سبيل المثال أو على النتائج المحتملة لكيفية تمثيل الأحزاب السياسية ضمن كل منها. وبهذه الطريقة يمكن لهذه الأمثلة التجريبية أن تساعد في التحقق من أن كافة الاحتمالات قد تم أخذها بالحسبان، بالإضافة إلى تقييم النتائج التي قد تبدو بعيدة أو غير محتملة للوهلة الأولى، إذ من الأفضل العمل على الإجابة على كافة التساؤلات أثناء عملية التغيير وليس في خضم الأزمات التي قد تتبعها.

وقد تسهم البرامج الخاصة بإشراك الناخبين في عملية التغيير، كأن يدعى الناخبون للمشاركة في انتخابات تجريبية افتراضية استناداً إلى نظام انتخابي جديد يجري بحثه، في جذب انتباه وسائل الاعلام للعملية مما يساعد في رفع مستويات الوعي بالافتراضات المطروحة وفهمها. ويمكن لهذه البرامج ان تسهم كذلك في تحديد الصعوبات أو العقبات التي قد تنتج عن النظام الجديد، كالعقبات التي قد يواجهها الناخبون في التعامل مع أوراق الاقتراع.

ولا تكتمل عملية التغيير إلا بإرفاقها ببرامج مكثفة لتوعية الناخبين وتبيان كيفية عمل النظام الانتخابي الجديد لكافة المعنيين، بالإضافة إلى وضع كافة الضوابط التفصيلية الميسرة والخاصة بتنفيذه والاتفاق عليها. وتحتاج برامج التوعية إلى متسع من الوقت، سواء كانت لتوعية الناخبين أو القائمين على إدارة العملية الانتخابية، إلا أن الوقت الكافي عادة ما لا يتوفر للإدارة الانتخابية العاملة على تنظيم الانتخابات استناداً إلى نظام انتخابي جديد، حيث يلجأ المتفاوضون عادة إلى استخدام عامل الوقت قبل التوصل إلى اتفاق نهائي، خاصة عندما ينتج النظام الجديد عن مفاوضات شاقة بين الأطراف السياسية. وعلى الرغم من ذلك كله، فأن اللجنة الانتخابية الفاعلة هي تلك التي تعمل على وضع أكبر قدر ممكن من التحضيرات بأكثر ما أوتيت من إمكانيات وأبكر ما يمكن من وقت.

خيارات النظام الانتخابي

بعد اتخاذ القرارات المتعلقة بأهم الأهداف التي يراد تحقيقها من خلال النظام الانتخابي الجديد، وما يراد تفاديه، يمكن اللجوء إلى استخدام مجموعة من الوسائل الخاصة بتصميم النظام الانتخابي والتي تساعد على تحقيق تلك الأهداف. ومن تلك الوسائل ما يتعلق بكل من المسائل التالية: عائلات النظم الانتخابية وأنواعها، حجم الدوائر الانتخابية، تناسب الأدوار بين الأحزاب السياسية والمرشحين، بنية ورقة الاقتراع، الضوابط الخاصة بتسجيل الدوائر الانتخابية، الطرق المعتمدة لتسجيل الناخبين، مواعيد العمليات الانتخابية وتزامنها، بالإضافة إلى مسائل تتعلق بالحصص (الكوتا) وغيرها. ويجدر بنا التأكيد على عدم وجود "حل أمثل" واحد ودائم يمكن اللجوء إليه أو فرضه في الفراغ.

وهناك عدد وافر من الأنماط المنفصلة من النظم الانتخابية، ولكن من الممكن تقسيمها إلى ١٢ نظاماً رئيسياً تقع غالبيتها ضمن ثلاث فئات واسعة، وهي - نظم التعددية/الأغلبية، والنظم النسبية، والنظم المختلطة. وقد جرت مناقشة جميع هذه النظم بتمعن في كتاب "أشكال النظم الانتخابية: دليل المؤسسة الدولية للديمقراطية والانتخابات (نسخة

هناك عدد وافر من الأنماط المنفصلة
من النظم الانتخابية، ولكن من
الممكن تقسيمها إلى ١٢ نظاماً رئيسياً

تدرج معظم النظم ضمن ثلاث
فئات واسعة وهي - أنظمة التعددية/
الأغلبية، والنظم النسبية، والنظم
المختلطة.

جديدة ومنقحة) الصادر في شهر أيار/مايو عام ٢٠٠٥.

ويشيع استخدام خمسة نظم انتخابية أكثر من غيرها، وهذه تشمل نظام الفائز الأول (FPTP) ونظام الجولتين (TRS)، وهما يقعان ضمن فئة نظم التعددية/الأغلبية، ونظام القائمة النسبية (List PR) الذي يقع ضمن فئة نظم التمثيل النسبي، ونظام العضوية المختلطة (MMP) والنظام المتوازي (Parallel)، وهما يقعان ضمن فئة النظم المختلطة.

نظم التعددية / الأغلبية

تقوم نظم التعددية/الأغلبية على مبدأ بسيط مفاده فوز المرشحين أو الأحزاب الحاصلين على أعلى عدد من أصوات الناخبين بعد فرزها وعدها (بالإضافة إلى بعض الشروط الأخرى التي قد تفرض أحياناً). إلا أنه يمكن الوصول إلى هذه النتيجة من الناحية العملية بطرق مختلفة.

يعد نظام الفائز الأول أبسط نظم من نظام التعددية/الأغلبية، فالمرشح الفائز هو الحاصل على أعلى عدد من أصوات الناخبين، حتى لو لم تكن هذه أغلبية الأصوات الصحيحة مطلقاً. ويستخدم النظام ضمن دوائر انتخابية فردية، كما يتمحور حول المرشحين الأفراد بدلاً من الأحزاب السياسية.

ونظام الجولتين هو من فئة نظم التعددية/الأغلبية، حيث يجري تنظيم جولة انتخابية ثانية في حال عدم حصول أي من المرشحين على أغلبية محددة في الجولة الأولى، عادة ما تتمثل في الأغلبية المطلقة (أكثر من ٥٠ بالمائة). ويمكن لهذا النظام الاستناد إلى مبدأ الأغلبية النسبية، حيث يشارك في الجولة الثانية أكثر من مرشحين اثنين، ويفوز بالانتخاب في الجولة الثانية المرشح الحاصل على أعلى الأصوات، بغض النظر عما إذا كان قد فاز بالأغلبية المطلقة أم لا. كما ويمكنه الاستناد إلى مبدأ الأغلبية المطلقة، حيث لا يشارك في الجولة الثانية سوى المرشحين الاثنین اللذين حصلوا على أعلى الأصوات في الجولة الأولى.

نظم التمثيل النسبي

جرى تصميم نظم التمثيل النسبي على وجه التحديد لترجمة حصة أي حزب سياسي مشارك في الانتخابات من أصوات الناخبين إلى حصة مماثلة أو متناسبة من المقاعد في الهيئة التشريعية المنتخبة. ويتطلب تنفيذ نظم التمثيل النسبي وجود دوائر انتخابية تعددية، إذ لا يمكن توزيع المقعد الواحد نسبياً. وفي بعض البلدان، يشكل البلد برمته دائرة انتخابية تعددية واحدة. وتستند الدوائر الانتخابية في بلدان أخرى إلى التقسيمات الإدارية القائمة، أو إلى نطاق محدد من الدوائر الانتخابية متفاوتة الأحجام، ويسند إلى الإدارة الانتخابية مهمة ترسيم تلك الدوائر.

وكلما زاد عدد الممثلين الذين سينتخبون عن الدائرة الانتخابية، وانخفضت نسبة الحسم المطلوبة للتمثيل في الهيئة التشريعية، كلما ارتفع مستوى النسبية في النظام الانتخابي وزادت معه فرص نجاح أحزاب الأقليات الصغيرة في الحصول على تمثيل.

ويقوم كل حزب سياسي أو تجمع انتخابي في ظل نظام القائمة النسبية (List PR) بتقديم قائمة من المرشحين لدائرة انتخابية تعددية. ويقوم الناخبون عادة بالافتراع لصالح الأحزاب، ويفوز الحزب بحصة من المقاعد تتناسب مع حصته من الأصوات. أما المرشحون الفائزون فيتم احتسابهم حسب ترتيبهم التسلسلي على القائمة الحزبية (في نظام القوائم المغلقة). وإذا كانت القوائم مفتوحة أو حرة فيمكن للناخبين التأثير في ترتيب المرشحين وتعديله من خلال التعبير عن أولوياتهم الفردية على كل قائمة.

إن مبدأ أنظمة التعددية/الأغلبية هو مبدأ بسيط مفاده فوز المرشحين أو الأحزاب الحاصلين على أعلى عدد من أصوات الناخبين بعد فرزها وعدها.

جرى تصميم نظم التمثيل النسبي على وجه التحديد لترجمة حصة أي حزب سياسي مشارك في الانتخابات من أصوات الناخبين إلى حصة مماثلة أو متناسبة من المقاعد في الهيئة التشريعية المنتخبة.

تعتبر مسألة حجم الدائرة الانتخابية عاملاً رئيسياً من نواح عدة في تحديد كيفية عمل النظام ونتأجه على أرض الواقع، وخاصة في ما يتعلق بقوة الصلة والعلاقة بين الممثلين المنتخبين وناخبهم، بالإضافة إلى أهميتها القصوى فيما يتعلق بنسبية النتائج.

وبينما تعطي القائمة النسبية المفتوحة مستويات أعلى من الحرية للناخب في ممارسة اختياراته، إلا أن لها تأثيراتها الجانبية غير المرغوب فيها، فهي تؤدي إلى صراعات وانقسامات داخلية ضمن الحزب الواحد، وذلك بسبب تنافس مرشحي الحزب الواحد بين بعضهم البعض من الناحية العملية. كما وأنها قد تلغي الفوائد المرجوة من العمل على إعداد قوائم حزبية تشتمل على تنوع في المرشحين.

وتعتبر مسألة حجم الدائرة الانتخابية بمثابة العامل الرئيسي من نواح عدة في تحديد كيفية عمل النظام ونتأجه على أرض الواقع، وخاصة فيما يتعلق بقوة الصلة والعلاقة بين الممثلين المنتخبين وناخبهم، بالإضافة إلى أهميتها القصوى فيما يتعلق بنسبية النتائج.

وفي كثير من البلدان تستند الدوائر الانتخابية إلى التقسيمات الإدارية القائمة أصلاً كالمقاطعات أو المحافظات، مما يعني وجود اختلافات كبيرة بين أحجامها. ومع ذلك، تلغي هذه الطريقة الحاجة لرسم حدود جديدة لأغراض الانتخابات فقط، وتمكّن من ربط الدوائر الانتخابية بمناطق ومجموعات قائمة ومحددة ومقبولة من قبل الجميع.

وإذا جرى انتخاب ممثل واحد من حزب ما في الدائرة، فسيكون ذلك الممثل على الأرجح رجلاً، وينتمي إلى الأكثرية العرقية أو الاجتماعية في تلك الدائرة. أما إذا جرى انتخاب ممثلين اثنين أو أكثر عن ذلك الحزب في تلك الدائرة، فإن ذلك يفسح مجالاً أكبر لفوز أعداد أكبر من النساء ومن ممثلي الأقليات. ويمكن القول بأن كبر حجم الدائرة الانتخابية (سبعة مقاعد أو أكثر) وقلة عدد الأحزاب السياسية المتنافسة تؤدي مجتمعة إلى زيادة حجم الحزب السياسي أو شأنه.

ولكافة النظم الانتخابية نسبة حسم ما. والمقصود بنسبة الحسم (عتبة الحسم) هو الحد الأدنى من الأصوات التي يحتاجها حزب ما لكي يمثل في الهيئة المنتخبة. ويمكن أن يتم فرض نسبة الحسم قانونياً (نسبة الحسم الرسمية أو القانونية) أو أن تكون كمحصلة حسابية للنظام الانتخابي (نسبة الحسم الفعلية أو الطبيعية). ويتم تحديد نسبة الحسم الرسمية من خلال المواد الدستورية أو القانونية التي تحدد ماهية النظام الانتخابي. أما نسبة الحسم الفعلية أو الطبيعية فتنتج بشكل حسابي محض عن مجموعة من مقومات النظام الانتخابي، من أهمها حجم الدائرة الانتخابية. فعلى سبيل المثال، في حالة دائرة انتخابية تنتخب أربعة ممثلين بموجب أحد نظم الانتخاب النسبية، يضمن الفوز أي مرشح يحصل على أكثر من ٢٠ بالمائة من الأصوات، في الوقت الذي يفقد فيه أي حظوظ بالفوز كل مرشح يحصل على أقل من حوالي ١٠ بالمائة من الأصوات (تعتمد النسبة الحقيقية على مجموعة من العوامل، منها عدد الأحزاب السياسية المتنافسة، وعدد المرشحين والمقترعين).

النظم المختلطة

تقوم النظم الانتخابية المختلطة على أساس الاستفادة من المزايا الإيجابية الموجودة في كل من نظم التعددية/الأغلبية ونظم التمثيل النسبي. ففي النظام المختلط نظامان انتخابيان يستخدمان صيغة مختلفة عن بعضهما البعض ويعملان بشكل متواز. ويجري الإدلاء بالأصوات من قبل نفس الناخبين والمساهمة في انتخاب الممثلين وفقاً لكل النظامين. وأحد هذين النظامين هو نظام التعددية/الأغلبية (وغالباً ما يكون نظام الفائز الأول)، والآخر هو نظام القائمة النسبية. وهناك شكلان للنظم الانتخابية المختلطة.

يندرج نظام النسبية المختلطة ضمن النظم الانتخابية المختلطة، حيث تستخدم أصوات الناخبين لانتخاب الممثلين بموجب نظامين انتخابيين مختلفين، أحدهما نظام القائمة

النسبية، والآخر أحد نظم التعددية/الأغلبية عادة، حيث تعمل نتائج النظام النسبي على تعويض الخلل الحاصل في نسبة النتائج المنبثقة عن نظام التعددية/الأغلبية.

أما النظام المتوازي فهو أحد نظم الانتخاب المختلطة، حيث تستخدم أصوات الناخبين لانتخاب ممثليهم عبر نظامين انتخابيين مختلفين، أحدهما نظام القائمة النسبية والآخر عادة ما يكون أحد نظم الأغلبية، وحيث لا علاقة لنتائج كل من النظامين بنتائج الآخر، إذ لا تؤخذ نتائج أي منهما بعين الاعتبار في احتساب نتائج النظام الآخر.

وبينما يسفر نظام النسبية المختلطة عن نتائج نسبية بشكل عام، عادة ما يسفر النظام المتوازي عن نتائج لا تحقق سوى نسبية متوسطة المدى بين ما ينتج عن نظم الأغلبية ونظم التمثيل النسبي بشكل عام.

مزايا النظم الانتخابية ومساوئها

يلخص الجدول أدناه مزايا النظم الانتخابية الرئيسية ومساوئها. ويجدر بنا التنويه هنا إلى أن هذه المزايا والمساوئ قد تختلف من حالة إلى أخرى، حيث أنها تعتمد على مجموعة من العوامل. فعلى سبيل المثال، قد يدفع نظام الفائز الأول FPTP إلى رفع مستويات المشاركة، في الوقت الذي قد ينتج عن نظام القائمة النسبية توفير دعم قوي داخل الهيئة التشريعية لمؤسسة الرئاسة. وبالإضافة إلى ذلك، فإن ما يعتبر ميزة في واقع ما أو من قبل حزب ما، قد يعتبر واحداً من المساوئ في ظل ظروف أخرى أو من قبل حزب آخر. وعلى أية حال، يمكن الاستدلال من خلال الجدول على بعض التبعات الممكنة المترتبة على اختيار النظام الانتخابي. كما وأنه يعطي دلالة على العلاقة التي تربط النظام الانتخابي الذي يتم اختياره بالنتائج السياسي والمؤسسي المتمخض عن ذلك الخيار، بما في ذلك المؤثرات المختلفة المترتبة على اختلاف بعض التفاصيل ضمن كل نوع من النظم الانتخابية.

مزايا خمسة نظم انتخابية ومساوئها

المساوئ	المزايا	النظام الانتخابي
<ul style="list-style-type: none"> • ضعف التمثيل الجغرافي • ضعف المساءلة والمحاسبة • إمكانية ضعيفة في حصول مؤسسة الرئاسة على دعم كافٍ داخل السلطة التشريعية • إمكانية ازدياد الحكومات الائتلافية أو حكومات الأقلية • القوة الزائدة التي يمنحها للأحزاب السياسية • يمكن أن يسهل وصول الأحزاب المتطرفة إلى البرلمان • عدم إمكانية إقصاء حزب ما عن السلطة 	<ul style="list-style-type: none"> • نسبة النتائج • التعددية الحزبية • تمثيل الأقليات • قلة الأصوات الضائعة • سهولة انتخاب المرأة • انعدام/قلة الحاجة لترسيم الدوائر الانتخابية • انعدام الحاجة للانتخابات الفرعية/التكميلية • سهولة الاقتراع عن بعد • الحد من انتشار المناطق التي ينفرد الحزب الواحد بالسيطرة فيها • إمكانية ارتفاع مستويات المشاركة 	<p>نظام القائمة النسبية (List PR)</p>
<ul style="list-style-type: none"> • يعمل على استبعاد الأحزاب الصغيرة • يعمل على استثناء الأقليات من التمثيل • يعمل على استثناء المرأة من التمثيل • يؤدي إلى ضياع أعداد كبيرة من الأصوات • عادة ما يؤدي إلى إجراء انتخابات فرعية/تكميلية • يحتاج إلى ترسيم الدوائر الانتخابية • يسهل العبث بالدوائر الانتخابية لأغراض غير مشروعة • يصعب معه تنظيم الاقتراع عن بعد 	<ul style="list-style-type: none"> • قوة التمثيل الجغرافي • يسهل ممارسة المساءلة والمحاسبة • بسيط وسهل الفهم • يمنح الناخبين خيارات واضحة • يحفز على وجود معارضة متماسكة • يسهم في استبعاد الأحزاب المتطرفة • يمكن الناخبين من الاختيار بين المرشحين • قد يسهم في توفير دعم أكبر لمؤسسة الرئاسة ضمن السلطة التشريعية • قد يسهم في تشكيل حكومات تتمتع بدعم الأغلبية البرلمانية 	<p>نظام الفائز الأول (FPTP)</p>
<ul style="list-style-type: none"> • يحتاج إلى ترسيم الدوائر الانتخابية • يحتاج إلى جولة ثانية عادة ما تكون مكلفة مادياً وإدارياً • عادة ما يؤدي إلى إجراء انتخابات فرعية/تكميلية • يؤدي إلى اتساع الفارق الزمني بين الاقتراع وإعلان النتائج النهائية • يؤدي إلى خلل في نسبة النتائج • يسهم في تشتيت الأحزاب السياسية • قد يكون عاملاً من عوامل عدم الاستقرار في المجتمعات المنقسمة 	<ul style="list-style-type: none"> • يعطي الناخبين فرصة ثانية للاختيار • يحد من انقسام الأصوات أكثر من أي من نظم الأغلبية الأخرى • بسيط وسهل الفهم • يسهم في تقوية التمثيل الجغرافي 	<p>نظام الجولتين (TRS)</p>
<ul style="list-style-type: none"> • نظام أكثر تعقيداً من غيره • يحتاج إلى ترسيم الدوائر الانتخابية • عادة ما يؤدي إلى إجراء انتخابات فرعية/تكميلية • قد يؤدي إلى ظهور شريحتين مختلفتين من الممثلين المنتخبين • يحفز على ممارسة الاقتراع الاستراتيجي • صعوبة تنظيم الاقتراع عن بعد • لا يضمن نسبة النتائج 	<ul style="list-style-type: none"> • التعددية الحزبية • تمثيل الأقليات • الحد من تشتيت الأحزاب السياسية • سهولة التوافق عليه أكثر من غيره • تمكين المساءلة والمحاسبة • الحد من عدد الأصوات الضائعة 	<p>النظام المتوازي (Parallel)</p>
<ul style="list-style-type: none"> • نظام أكثر تعقيداً من غيره • يحتاج إلى ترسيم الدوائر الانتخابية • عادة ما يؤدي إلى انتخابات فرعية/تكميلية • قد يؤدي إلى ظهور شريحتين مختلفتين من الممثلين المنتخبين • يحفز على ممارسة الاقتراع الاستراتيجي • صعوبة تنظيم الاقتراع عن بعد 	<ul style="list-style-type: none"> • نسبة النتائج • التعددية الحزبية • تقوية التمثيل الجغرافي • تمكين المساءلة والمحاسبة • الحد من عدد الأصوات الضائعة 	<p>نظام المختلطة (MMP)</p>

تمثيل المرأة

تتعدد طرق رفع مستويات تمثيل المرأة. وتميل نظم التمثيل النسبي إلى الإسهام في انتخاب أعداد أكبر من النساء. وبشكل عام، تعمل النظم الانتخابية التي تستند إلى دوائر انتخابية كبيرة نوعاً ما على تحفيز الأحزاب السياسية لترشيح مزيد من النساء على قوائمها، حيث أن التوازن الأكبر في تركيبة تلك القوائم بحيث تشمل مرشحين من الجنسين من شأنه أن يزيد من حظوظ تلك الأحزاب بالفوز بعدد أكبر من المقاعد التمثيلية.

وبالإضافة إلى نوع النظام الانتخابي الذي يتم اختياره، يمكن اعتماد مجموعة من الاستراتيجيات بهدف رفع مستويات تمثيل المرأة، منها حجز حصة معينة (كوتا) من مقاعد البرلمان للنساء، كما يمكن أن يفرض قانون الانتخابات على الأحزاب السياسية تسمية عدد محدد من المرشحات للنساء، إلا إن ذلك بحد ذاته لا يضمن دائماً تحقيق الهدف المرجو، ما لم يضع القانون ضوابط تضمن ترتيب النساء المرشحات في مواقع قابلة للانتخاب على قوائم الأحزاب، بالإضافة إلى ضوابط كافية لتنفيذ ذلك على أرض الواقع. وأخيراً، يمكن أن تعتمد الأحزاب السياسية كوتا داخلية خاصة بها لترشيح عدد من النساء للانتخاب. ولمزيد من التفاصيل والمعلومات حول هذه المسألة، يرجى مراجعة قاعدة البيانات الشاملة حول الكوتا النسائية في الانتخابات، المعدة من قبل المؤسسة الدولية للديمقراطية والانتخابات، بالاشتراك مع جامعة ستوكهولم <www.quotaproject.org>

تمثيل الأقليات

تتعدد السبل الرامية لتحسين مستويات تمثيل الأقليات. وكما هي الحال بالنسبة لتمثيل المرأة، تعمل النظم الانتخابية التي تستند إلى دوائر انتخابية ذات أحجام أكبر على تحفيز الأحزاب السياسية لترشيح مزيد من المنتمين للأقليات على قوائمها، حيث أن التوازن الأكبر في تركيبة تلك القوائم بحيث تشمل مرشحين من الأقليات من شأنه أن يزيد من حظوظ تلك الأحزاب بالفوز بعدد أكبر من المقاعد التمثيلية. كما وأن اعتماد نسبة ضئيلة للحسم، أو غيابها بالكامل ضمن نظم الانتخاب النسبية، من شأنه أن يسهم في تمكين الأقليات والمجموعات غير الممثلة من أن تمثل. وعادة ما يتم حجز عدد من المقاعد، خاصة في ظل استخدام أحد نظم التعددية/الأغلبية الانتخابية، لتمثيل الأقليات والمجموعات المحلية.

مستويات المشاركة

يرتبط مستوى المشاركة في الانتخابات بعلاقة مباشرة مع النظام الانتخابي المعتمد. وترتبط نظم التمثيل النسبي بشكل عام بمستويات أعلى لمشاركة الناخبين. أما في نظم التعددية/الأغلبية، فعادة ما ترتفع نسبة المشاركة عندما يتوقع جمهور الناخبين نتائج متقاربة لمختلف الأحزاب أو المرشحين، على العكس مما يحصل عندما يكون واضحاً للجميع تفوق حزب ما منذ البداية، كما ترتفع في دوائر منفردة حيث يكون من المتوقع تقارب النتائج.

الزمن المطلوب للتحرير والتدريب

تحتاج النظم الانتخابية المختلفة إلى فترات زمنية متفاوتة لإعداد البنية التحتية الضرورية لتطبيق كل منها، فمسائلنا تسجيل الناخبين وترسيم الدوائر الانتخابية، على سبيل المثال،

تميل نظم التمثيل النسبي إلى الإسهام في انتخاب أعداد أكبر من النساء.

ترتبط نظم التمثيل النسبي بشكل عام بمستويات أعلى لمشاركة الناخبين.

دائماً ما يكون الوقت هو العامل المطلوب عند تدريب موظفي الانتخابات، ولا سيما عند استحداث نظم جديدة.

هما من المسائل التي تحتاج إلى مزيد من الوقت لإتمامها، والتي من شأنها أن تفضي إلى صعوبات تمس شرعية العملية الانتخابية برمتها. فلو قام النظام الانتخابي على أساس اقتراع كافة الناخبين شخصياً، بحيث يتم استخدام إحدى الوسائل الشائعة للدلالة على قيام الناخبين بالاقتراع والحيلولة دون الاقتراع أكثر من مرة واحدة، فيمكن العمل بنظام القائمة النسبية على أساس دائرة وطنية واحدة تشمل كافة مساحة البلد، دون الحاجة لسجل الناخبين ولا لترسيم الدوائر الانتخابية. أما لو كان الخيار اعتماد أحد نظم الأغلبية على أساس دوائر انتخابية فردية، فسيطلب ذلك إنجاز كلا الأمرين قبل إجراء الانتخابات ما لم يكن هناك إطار زمني مقبول. ودائماً ما يكون الوقت هو العامل المطلوب عند تدريب موظفي الانتخابات، ولا سيما عند استحداث نظم جديدة.

الانتخابات الفرعية/التكميلية

في حال شغل أحد المقاعد التمثيلية في الفترة الواقعة بين الانتخابات، يتم ملء المقعد الخالي في ظل نظام القائمة النسبية من خلال المرشح التالي على قائمة الحزب الذي ينتمي إليه النائب السابق، مما يلغي الحاجة لتنظيم انتخابات تكميلية أو فرعية. أما نظم الأغلبية فعادةً ما تتطوي على إجراءات لتنظيم انتخابات فرعية لشغل المقاعد الشاغرة في الفترات الواقعة بين الانتخابات. كما ويمكن تفادي الحاجة لتنظيم انتخابات فرعية، وذلك من خلال انتخاب بدلاء للنواب المنتخبين أثناء العملية الانتخابية.

ويمكن أن يكون للانتخابات التكميلية، في ظل ظروف معينة، انعكاساتها الواسعة التي تتعدى استبدال بعض الأعضاء، حيث ينظر لها كامتحان لتقييم أداء الحكومة في منتصف الطريق. بالإضافة إلى ذلك، فقد يؤدي ارتفاع عدد المقاعد الشاغرة التي يجب ملؤها إلى تغيير في تركيبة الهيئة التشريعية ما قد ينتج عنه تغيير في التشكيلة الحكومية.

الاقتراع عن بعد

قد يتم الاقتراع عن بعد من خلال الاقتراع شخصياً في موقع يختلف عن مركز الاقتراع الذي يتبع له الناخب، أو في موعد يختلف عن موعد الانتخابات، أو من خلال اتباع إجراءات محددة لإرسال الصوت عبر البريد أو الاقتراع بالوكالة. ويسهل تطبيق التصويت عن بعد في ظل نظام القائمة النسبية المستند إلى قوائم وطنية وحيث يتم ترشيح قائمة واحدة عن كل حزب، بينما يصبح بالغ التعقيد في ظل نظام يستند إلى دوائر انتخابية فردية. وبعد الإدلاء بها، يمكن دمج الأصوات المدلى بها من خارج البلد مع باقي أصوات الناخبين في الدائرة الانتخابية التي يتبع لها الناخب عن بعد، أو يمكن عدها وفرزها بشكل منفرد ضمن دوائر خارجية خاصة بالناخبين خارج البلد، أو إتباعها للأصوات في دائرة انتخابية محددة أو أكثر، أو إضافتها إلى مجموع الأصوات على المستوى الوطني عندما يقوم النظام على أساس التمثيل النسبي للقائمة من خلال قوائم وطنية.

تأتي النظم السياسية التي تتصف بدرجات عالية من مركزية الحكم والتي تستخدم نظام القائمة النسبية على أساس القوائم المغلقة في مقدمة النظم التي تحفز على قيام التنظيمات الحزبية القوية والمتماسكة، على العكس تماماً مما يمكن أن ينتج عن النظم غير المركزية القائمة على أساس تعدد الدوائر الانتخابية.

النظم الانتخابية والأحزاب السياسية

تأتي النظم السياسية التي تتصف بدرجات عالية من مركزية الحكم والتي تستخدم نظام القائمة النسبية على أساس القوائم المغلقة في مقدمة النظم التي تحفز على قيام التنظيمات الحزبية القوية والمتماسكة، على العكس تماماً مما يمكن أن ينتج عن النظم غير المركزية القائمة على أساس تعدد الدوائر الانتخابية. إلا أنه هناك الكثير من المتغيرات الانتخابية الأخرى التي تؤثر في النظام الحزبي بشكل عام. وتعتبر مسألة تمكين الأحزاب السياسية

عادة ما تعارض الأحزاب السياسية القائمة إدخال أية متغيرات قد تضر بمصالحها إلا إذا توافرت ضرورات سياسية ملحة للقبول بذلك.

من الحصول على تمويل من القطاعين العام و/أو الخاص إحدى المسائل المفصلية ذات العلاقة بكافة الجوانب الخاصة بتصميم النظم الانتخابية، بالإضافة إلى تحولها في كثير من الأحيان إلى التحدي الأكبر الذي يواجه نشوء الأحزاب السياسية القادرة على البقاء. وكما يؤثر اختيار النظام الانتخابي في تطور الأحزاب السياسية وطريقة عملها، فإن للنظام الحزبي القائم تأثيره في اختيار النظام الانتخابي. إذ عادة ما تعارض الأحزاب السياسية القائمة إدخال أية متغيرات قد تضر بمصالحها أو تمكن أحزاباً أخرى منافسة لها من دخول المعترك السياسي، إلا إذا توافرت ضرورات سياسية ملحة للقبول بذلك. لذلك، فقد تعمل الأحزاب السياسية كعائق أمام تنوع الخيارات المتوفرة لتغيير النظام الانتخابي.

وتؤدي النظم الانتخابية المختلفة إلى إفراس طبيعة مختلفة للعلاقة بين المرشحين الأفراد وناخبهم. وبشكل عام، تعمل النظم المستندة إلى وجود دوائر انتخابية فردية، كمعظم نظم التعددية/الأغلبية، على تقوية تلك العلاقة من خلال تحفيز المرشحين الأفراد على العمل كمندوبين عن مناطق جغرافية محددة، حيث يتمثل دورهم الأساسي في تمثيل ناخبهم في دوائرهم الانتخابية. وعلى العكس من ذلك، تعمل النظم العاملة بموجب دوائر انتخابية تعددية وكبيرة، كمعظم النظم النسبية، على إفراس نواب يعملون بشكل أساسي استناداً إلى ولاءاتهم الحزبية فيما يتعلق بمسائل وطنية عامة. ولكل من التوجهين حسناته، الأمر الذي يكمن خلف شعبية النظم المختلطة والتي تجمع بين كلا النوعين من التمثيل بمستوياته الوطني والمحلي. وعادة ما يطفو على السطح كثير من الجدل فيما يتعلق بالمساءلة والمحاسبة عند التطرق إلى العلاقة بين النظم الحزبية والنظم الانتخابية، خاصة بالنسبة لمسؤولية النواب الأفراد المنتخبين. ولا تتأثر العلاقة بين الناخبين والنواب المنتخبين والأحزاب السياسية بالنظام الانتخابي فقط، بل كذلك بجوانب أخرى تخص الإطار القانوني للنظام السياسي، كعدد المرات التي يسمح فيها للفرد بعضوية الهيئات المنتخبة، أو الضوابط الخاصة بتحديد طبيعة العلاقة بين الأحزاب السياسية وأعضائها المنتخبين لمواقع تمثيلية، أو تلك المتعلقة بمنع الأعضاء المنتخبين من تغيير انتماءاتهم الحزبية دون الاضطرار إلى الاستقالة من المجلس المنتخب.

وتعتبر حرية الناخبين في التعبير عن خياراتهم لصالح المرشحين الأفراد عوضاً عن حصر ذلك في الاختيار بين الأحزاب السياسية فقط وجهاً آخر من أوجه المحاسبة. لذلك نجد بأن الكثير من البلدان قد قامت مؤخراً بإدخال عناصر جديدة في نظمها الانتخابية لتوفير ذلك للناخبين، كاللجوء إلى اعتماد القوائم المفتوحة في ظل نظام القائمة النسبية على سبيل المثال.

الخلاصة: خيارات عدة ومبادئ رئيسية

يستدل من دراسة مختلف النظم الانتخابية ومقارنتها أن الخيارات المتاحة واستخداماتها الممكنة متعددة ومتنوعة. وعادة ما يميل القائمون على تصميم الأطر الدستورية والسياسية والانتخابية إلى اختيار النظام الانتخابي الذي يفقهون بتفاصيله بشكل أفضل، كما ونجد ميولاً في الديمقراطيات الجديدة إلى اعتماد النظام المعمول به في البلد المستعمر سابقاً في حال وجوده، أو النظام المعمول به في الدولة المانحة الذي يقوم مستشارها الفني بممارسة الضغوط من أجل التوجيه لاتباع نظام معين، بدلاً من البحث في مختلف الخيارات والبدائل، مما يحد من عدد الخيارات الممكنة. وفيما يلي خلاصة للاعتبارات الرئيسية التي ينصح بالأخذ بها في تصميم النظم الانتخابية:

النظام الانتخابي جزء من الإطار المؤسسي العام

لا يمكن الاستمرار في القول بأن النظام الانتخابي وثيق الصلة بالإطار الدستوري والسياسي، ولكنه سيعمل بطرق مختلفة في ظل سياق مؤسسي مختلف. فمن الحكمة اختيار نمط المؤسسات، وليس اختيار نظام انتخابي من الفراغ.

بساطة النظام الانتخابي

يجب تصميم النظم الانتخابية الفاعلة والمستدامة بما ييسر فهمها والتعامل معها من قبل جمهور الناخبين والعاملين بالسياسة. إذ تقود التعقيدات الزائدة إلى عدم وضوح النظام وبالتالي صعوبة فهمه، وإلى نتائج غير مقصودة أو عرضية، وهو ما ينتج عنه عدم ثقة الناخبين بنتائج الانتخابات. إلا أن ذلك يجب ألا يندحر بنا إلى المخاطر التي قد تنجم عن الاستهانة بقدرة الناخبين على استيعاب الخيارات المتعددة والمختلفة للنظم الانتخابية المتاحة وقدرتهم على استخدامها بالشكل الصحيح، فعادة ما يرغب الناخبون في التعبير عن خيارات وأفضليات سياسية معقدة ومركبة.

عدم الخشية من الابتكار والتجديد

يمثل الكثير من النظم الانتخابية الناجحة، والمعمول بها حول العالم حالياً، حلولاً وتوجهات مبتكرة أثبتت نجاحها في معالجة مشكلات محددة. وكما أشرنا أعلاه، يمكن الاستفادة إلى حد كبير من تجارب الآخرين، بما في ذلك البلدان المجاورة أو تلك التي تبدو وكأنها حالات مختلفة كلياً.

شمولية النظام الانتخابي

يجب أن تقوم النظم الانتخابية على أساس من الشمولية، سواء أكان ذلك في المجتمعات المنقسمة أو الأكثر تجانساً، بحيث تعمل على إفراز برلمانات تتمثل فيها كافة المصالح. وبغض النظر عن ارتكاز الأقليات إلى هويات أيديولوجية، أو عرقية، أو عنصرية، أو لغوية، أو مناطقية، أو دينية، فإن استثناء مجموعات هامة من الرأي العام من التمثيل في البرلمان المنتخب، خاصة في البلدان النامية، من شأنه أن يسفر عن نتائج كارثية.

الاهتمام بطريقة اختيار النظام كعنصر أساسي

تلعب الطريقة التي يتم من خلالها اختيار النظام الانتخابي دوراً هاماً في التأكيد على شرعيته. إذ ينتج عن اختيار النظام الانتخابي من خلال عملية تشارك فيها كافة المجموعات المعنية، بما في ذلك جمهور الناخبين، مستويات أعلى من تقبل الناتج النهائي للعملية، مما لو تم ذلك من خلال عملية ينظر لها بأنها تنحصر في التعبير عن مصالح حزبية أو فردية فقط. وعلى الرغم من عدم إمكانية تقادي الاعتبارات والمصالح الحزبية في معرض اختيار النظام الانتخابي، إلا أن اختيار نظام يتمتع برضا مختلف الأحزاب وأوسع شريحة ممكنة من الرأي العام يعتبر أمراً مفصلياً في تقبل ذلك النظام واحترامه من قبل الجميع.

العمل على إرساء الشرعية والقبول بين كافة الأطراف الفاعلة الرئيسة

يجب أن تشعر كافة المجموعات والفئات الراغبة في المشاركة في العملية الديمقراطية أن النظام الانتخابي عادل ويعطيهم جميعاً فرصاً مماثلة للفوز بالانتخابات. ويتمثل الهدف الأكبر في هذا السياق في العمل على عدم توفير أرضية للخاسرين لترجمة خيبة الأمل

من نتائج الانتخابات إلى رفض للنظام الانتخابي أو لاستخدامه كذريعة لزعزعة استقرار النظام الديمقراطي برمته.

العمل على زيادة تأثير الناخبين

يجب أن يشعر الناخبون أن العملية الانتخابية تحقق لهم وسائل للتأثير في الحكومات وسياساتها. ويمكن زيادة تأثير الخيارات التي يمارسها الناخبون بعدة طرق. فقد يمكن النظام الانتخابي الناخبين من الاختيار بين مختلف الأحزاب السياسية، أو بين مرشحين ينتمون لأحزاب مختلفة، أو بين مرشحي الحزب الواحد. كما ويمكن توفير نظم انتخابية مختلفة للعمل بها في كل من انتخابات الرئاسة، و انتخابات مجلس الشيوخ، وكذلك انتخابات مجلس النواب والسلطات المحلية. ويجب أن يستشعر الناخبون أن لصوتهم وزناً حقيقياً في التأثير على تركيبة الحكومة، وليس فقط تركيبة البرلمان المنتخب.

موازنة تأثير الناخبين مع تحفيز قيام الأحزاب السياسية المتماسكة والفاعلة

يجب موازنة العمل على زيادة تأثير الناخبين مع الحاجة للدفع باتجاه قيام أحزاب سياسية متماسكة وفاعلة. إذ قد ينتج عن إعطاء الناخبين أعلى درجات الخيار بين المرشحين من مختلف الأحزاب السياسية إلى إفراز برلمانات متمسكة ومنقسمة لا تحقق لأحد الفوز بالنتائج المرجوة. ويتفق علماء السياسة على اعتبار قيام الأحزاب المتماسكة والمستندة إلى قواعد واسعة من المؤيدين كأحد العناصر الهامة في نشوء الديمقراطيات الفاعلة والمستدامة.

عدم إهمال متطلبات الاستقرار على المدى الطويل من خلال التركيز على المكاسب الآنية

عندما يتفاوض العاملون بالسياسة حول اعتماد نظام انتخابي جديد، عادة ما يدفعون باتجاه المقترحات التي يعتمدون بأنها تعزز مصالحهم الحزبية في الانتخابات القادمة. إلا أن ذلك قد يمثل استراتيجية تفتقد للحكمة في كثير من الأحيان، حيث يمكن أن يسفر نجاح الحزب الواحد وهيمنته على المدى القصير عن انهيارات سياسية وتدخل في السلم الاجتماعي على المدى الطويل. وبنفس الشكل، يجب أن تكون النظم الانتخابية قادرة على الاستجابة بشكل فاعل والتكيف مع الظروف السياسية المقبلة ومع نمو الحركات السياسية الجديدة. وحتى في الديمقراطيات الراسخة، فعادة ما لا يستقر التأييد للأحزاب السياسية الكبيرة لفترات طويلة، بينما تتميز الحياة السياسية في الديمقراطيات الجديدة بدرجات عالية من الحيوية، حيث قد يفقد الحزب المستفيد من الترتيبات الانتخابية في انتخابات ما تلك المكاسب في الانتخابات التي تليها.

عدم الاستهانة بمساوئ النظام والاتكال على تجاوزها لاحقاً

تؤدي كافة النظم الانتخابية إلى فوز البعض وخسارة البعض الآخر في الانتخابات بطبيعة الحال، لذلك فهي تفرز من لهم مصالح محددة تتبع من النظام الانتخابي المعتمد. وتعتبر تلك المصالح جزءاً لا يتجزأ من الجو السياسي العام في ظل العمل بأي نظام انتخابي. ولكن عندما تبدأ عملية التغيير، فمن غير الحكمة الافتراض بأن الجميع سيتقبل المعالجات التي يمكن وضعها لاحقاً للمشكلات الظاهرة لحظة التغيير. وفي كافة الحالات التي قد يرغب فيها بإعادة النظر في النظام الانتخابي لاحقاً، من المفيد العمل على استباق ذلك وتضمينه في القوانين التي تنص على تغيير النظام.

تقييم التبعات المحتملة لأي نظام جديد في تأجيل الصراعات الاجتماعية أو الحد منها

يمكن اعتبار النظم الانتخابية كأدوات لإدارة الصراع داخل مجتمع ما، بالإضافة إلى كونها الوسيلة لانتخاب البرلمانات والرؤساء. وتعمل بعض النظم الانتخابية، في ظل ظروف معينة، على تحفيز الأحزاب السياسية لانتهاج سياسات شاملة تدفع بها إلى حشد المؤيدين من خارج دوائر التأييد الرئيسية أو التقليدية لها. ولكن اللجوء لاستخدام النظم الانتخابية غير الملائمة يسهم عملياً في تفاقم الطروحات والمواقف السلبية القائمة، وذلك على سبيل المثال، من خلال تحفيز الأحزاب السياسية على التعامل مع الانتخابات على أنها منافسة كلية في سبيل الحصول على كل شيء مقابل لا شيء للآخرين، وبالتالي دفعها للتصرف بروح من العداوية والاستثناء لكل من لا ينتمى لمجموعتها أو دائرة مؤيديها. لذلك يجب أن يتمثل الهدف الأعلى في تصميم أية ترتيبات سياسية في عدم العمل على زيادة الأمر سوءاً إن لم يكن بالمستطاع تصميمها بما يحد من تفاقم التوترات الاجتماعية.

توقع كافة الاحتمالات غير العادية وغير المتوقعة

من المفيد جداً أن يطرح مصممو النظم الانتخابية على أنفسهم بعض التساؤلات غير الاعتيادية لتفادي الآثار السلبية غير المتوقعة على المدى الطويل: فماذا ستكون النتيجة لو لم يحصل أحد على فوز واضح وصريح في ظل النظام المقترح؟ وهل يمكن أن ينتج عن هذا النظام انفراد حزب واحد بالفوز بكافة المقاعد؟ وماذا سيحصل فيما لو اضطر الأمر إلى توزيع عدد من المقاعد يفوق عدد المقاعد في الهيئة المنتخبة؟ وكيف يتم التعامل مع تساوي الأصوات بين المرشحين؟ وهل يفرض النظام المقترح إلى حالة يجد فيها الناخب بأنه من الأفضل له عدم الاقتراع لصالح الحزب أو المرشح المفضل لديه في بعض الدوائر الانتخابية؟

الحاجة إلى استدامة العملية الانتخابية

يلقي النظام الانتخابي المختار - بما يصاحبه من متطلبات لتسجيل الناخبين وترسيم الدوائر الانتخابية - بمطالب بشرية على كاهل الإدارة الانتخابية ومطالب مالية على الموازنة العامة للدولة. فهل من الممكن ومن المرغوب إتاحة هذه الموارد بصفة مستمرة؟

كشف بأهم الجوانب التي يجب أخذها بعين الاعتبار في تصميم النظام الانتخابي

- هل يمكن اعتبار النظام الانتخابي واضحاً وسهل الفهم؟
- هل تم أخذ السياق المحيط بالعملية بعين الاعتبار؟
- هل يلائم النظام الظرف الزمني الحالي؟
- هل يحتوي النظام على أدوات واضحة لتغييره وإصلاحه في المستقبل؟
- هل يتفادى النظام الاستهانة بقدرات الناخبين؟
- هل يحتوي النظام على عناصر تجعل منه شمولياً/تعددياً بأكبر قدر ممكن؟
- هل يرى جميع المعنيين عملية التصميم مشروعاً؟
- هل سيسمح النظام بالإقرار بشرعية النتائج الانتخابية؟
- هل تم أخذ الاحتمالات غير العادية بعين الاعتبار؟
- هل يتمتع النظام بميزة الاستدامة من النواحي المادية والإدارية؟
- هل سيعطي النظام الناخبين إحساساً بقوة تأثيرهم؟
- هل يحفز النظام على قيام نظام حزبي تنافسي؟
- هل يتلاءم النظام مع الإطار الدستوري العام؟
- هل سيسهم النظام في الحد من الصراعات بدلاً من تفاقمها؟

Ballot Structure

بنية ورقة الاقتراع - هي الطريقة التي يتم بها عرض الخيارات الانتخابية في بطاقة الاقتراع، وخاصة إذا كان الاقتراع أو التصويت يركز على المرشح أو الحزب.

Boundary Delimitation

ترسيم الدوائر الانتخابية - العملية التي يتم من خلالها تقسيم البلاد، أو أجزاء منها، إلى دوائر انتخابية لأغراض تنظيم الانتخابات، وقد تشمل الدائرة الانتخابية كامل الوطن أو تنحصر في مناطق محددة، وقد تتطابق مع التقسيمات الإدارية القائمة في بلد ما.

Candidate-centred ballot

بطاقة الاقتراع المرتكز على المرشحين - نموذج بطاقة اقتراع يختار فيها الناخب من بين المرشحين بدلاً من الأحزاب والتجمعات السياسية.

Closed list

القائمة المغلقة - نظام القائمة النسبية الذي يقوم على قوائم ثابتة من المرشحين، حيث لا يمكن للناخب التعبير عن خياره سوى للقائمة المفضلة، دون أي تأثير على ترتيب المرشحين على أي من تلك القوائم.

Compensatory seats

المقاعد التعويضية - هي المقاعد المنتخبة بموجب نظام القائمة النسبية في ظل نظام النسبية المختلطة، والتي يتم تخصيصها لبعض الأحزاب للتعويض عن عدم التناسب الحاصل بين عدد الأصوات التي حصلت عليها تلك الأحزاب وعدد المقاعد التي فازت بها في ظل المكون الثاني لنظام النسبية المختلطة والذي عادة ما يكون أحد نظم الأغلبية.

Disproportionality

عدم التناسب - مدى درجة الانحراف عن التناسب في تحديد المقاعد للأحزاب والكيانات السياسية التي شاركت في انتخابات ما.

District

الدائرة - تستخدم هنا بمعنى المنطقة أو الدائرة الانتخابية.

District Magnitude

حجم الدائرة - يقصد به عدد الممثلين الذين يتم انتخابهم عن كل دائرة انتخابية.

Electoral District

الدائرة الانتخابية - إحدى المناطق الجغرافية التي يتم تقسيم بلد ما أو أجزاء منه من خلالها لأغراض تنظيم الانتخابات. حيث يخصص لكل منها مقعد تمثيلي واحد أو أكثر في الهيئة المنتخبة. ويمكن للدوائر الانتخابية أن تستند إلى التقسيمات الإدارية القائمة أو أن تقوم كتقسيمات انتخابية مستقلة.

Electoral Formula

المعادلة الانتخابية - تتمثل في الإجراءات الخاصة بترجمة الأصوات إلى مقاعد ضمن النظام الانتخابي.

Electoral law

القانون الانتخابي - جزء أو أجزاء من التشريع الناظم لجميع جوانب العملية المتعلقة بانتخاب المؤسسات السياسية الموضحة في دستور دولة ما، أو في إطار مؤسسي.

Electoral Management Body (EMB)

الإدارة الانتخابية - هي المؤسسة المخولة بموجب القانون الانتخابي بمسؤولية إجراء الانتخابات. وتتألف الإدارة الانتخابية في معظم البلدان من لجنة مستقلة معينة لهذا الغرض، أو من جزء من دائرة حكومية معينة.

Electoral system

النظام الانتخابي - هي الآلية المعتمدة بشكل أساسي لترجمة أصوات الناخبين إلى مقاعد تمثيلية وتوزيعها بين مختلف المتنافسين في الانتخابات. ويحدد النظام الانتخابي مجموعة كبيرة من الجوانب المتعلقة بالعملية الانتخابية، حيث يؤثر ويتأثر بها. أما مكوناته الثلاثة الرئيسية فهي: المعادلة الانتخابية، وبنية ورقة الاقتراع، وحجم الدوائر الانتخابية.

Electorate

الناخبون - مجموع المواطنين المسجلين في سجلات الناخبين بما يخولهم من المشاركة في العملية الانتخابية، بغض النظر عما إذا مارسوا حقهم في الاقتراع أم لا.

External voting

الاقتراع الخارجي - آلية يتم بموجبها تمكين الناخبين الغائبين عن البلاد بصورة دائمة أو مؤقتة للإدلاء بأصواتهم، وتسمى أيضاً بالاقتراع من خارج البلاد.

First Past The Post (FPTP)

نظام الفائز الأول - هو أبسط نظم التعددية / الأغلبية الانتخابية، حيث يفوز المرشح الحاصل على عدد من الأصوات يفوق ما حصل عليه أي من المرشحين الآخرين، حتى وإن لم يحصل على الأغلبية المطلقة للأصوات الصالحة. ويستخدم هذا النظام ضمن دوائر انتخابية أحادية التمثيل.

List Proportional Representation (List PR)

نظام القائمة النسبية - أكثر النظم النسبية شيوعاً. حيث يقوم كل حزب سياسي أو تجمع انتخابي بتقديم قائمة من المرشحين لدائرة انتخابية تعددية. ويقوم الناخبون بالاقتراع لصالح القائمة. وتقوز القائمة بحصة من المقاعد تتناسب مع حصتها من الأصوات. أما المرشحون الفائزون فيتم احتسابهم حسب ترتيبهم التسلسلي على القائمة (في ظل نظام القوائم المغلقة). وإذا كانت القوائم مفتوحة أو حرة فيمكن للناخبين التأثير في ترتيب المرشحين وتعديله من خلال التعبير عن أفضلياتهم الفردية على كل قائمة.

Lower House

المجلس الأول في البرلمان: هو المجلس الذي يتمتع بقدر أكبر من الصلاحيات، والذي تتبثق عنه الحكومة عادة في النظم البرلمانية ويطلق عليه مجلس النواب، أو العموم، أو الشعب، إلخ.

Majoritarian

الأغلبية - هي النسبة المصممة لتحقيق أغلبية مطلقة (تعادل ٥٠ بالمائة زائد واحد) من الأصوات.

Mixed Member Proportional

نظام النسبية المختلطة - هو نظام مختلط يستخدم فيه جميع الناخبين النظام الانتخابي الأول، وعادة ما يكون نظام التعددية / الأغلبية، لاختيار بعض الممثلين لعضوية هيئة انتخابية. وبعد ذلك يجري تحويل الأصوات للمقاعد المتبقية للأحزاب والمجموعات باستخدام نظام الانتخاب الثاني، وعادة ما يكون القائمة النسبية، من أجل التعويض عن عدم التناسب في تمثيلهم بالنتائج من النظام الانتخابي الأول.

Multi-member district

الدائرة الانتخابية متعددة التمثيل - الدائرة الانتخابية التي تنتخب أكثر من ممثل واحد عنها لتمثيلها في البرلمان أو الهيئة المنتخبة.

Open list

القائمة المفتوحة - نظام القائمة النسبية الذي يعطي للناخبين حرية اختيار مرشحيهم المفضلين من بين مجموع المرشحين المدرجين على واحدة من القوائم المشاركة في الانتخابات من قبل أحد الأحزاب، بحيث يؤثر في ترتيب مرشحي الحزب المفضل لديهم على القائمة.

Parallel system

النظام المتوازي - أحد نظم الانتخاب المختلطة، حيث تستخدم أصوات الناخبين لانتخاب ممثليهم عبر نظامين انتخابيين مختلفين، أحدهما نظام القائمة النسبية والآخر عادة ما يكون أحد نظم التعددية / الأغلبية، وحيث لا علاقة لنتائج كل من النظامين بنتائج الآخر، إذ لا تؤخذ نتائج أي منهما بعين الاعتبار في احتساب نتائج النظام الآخر ولا في توزيع المقاعد المنتخبة بموجب كل منهما.

Party-centred ballot

اقتراع مرتكز على الأحزاب - شكل من الاقتراع يختار فيه الناخب من بين الأحزاب أو التجمعات السياسية بدلاً من المرشحين الأفراد.

Plurality/majority systems

نظم التعددية / الأغلبية - إحدى عائلات النظم الانتخابية القائمة على مبدأ بسيط مفاده فوز المرشحين أو الأحزاب الحاصلين على أعلى عدد من أصوات الناخبين بعد فرزها وعدها (بالإضافة إلى بعض الشروط الأخرى التي قد تفرض أحياناً). ويمكن الوصول إلى هذه النتيجة بطرق مختلفة. وتضم نظم التعددية / الأغلبية النظم الانتخابية التالية: نظام الفائز الأول (FPTP)، ونظام الكتلة (BV)، ونظام الكتلة الحزبية (PBV)، ونظام الصوت البديل (AV)، ونظام الجولتين (TRS).

Proportional Representation (PR)

نظم التمثيل النسبي - إحدى عائلات النظم الانتخابية، والتي يستند مفهومها الأساسي إلى ترجمة حصة أي حزب سياسي مشارك في الانتخابات من أصوات الناخبين إلى حصة

مماثلة أو متناسبة من المقاعد في الهيئة المنتخبة (البرلمان). وهناك نوعان رئيسيان من نظم التمثيل النسبي هما نظام القائمة النسبية (List PR)، ونظام الصوت الواحد المتحول (STV). ويتطلب تنفيذ نظم التمثيل النسبي وجود دوائر انتخابية متعددة التمثيل، إذ لا يمكن توزيع المقعد الواحد نسبياً.

Quota

الحصة (الكوتا) - يمكن أن تأخذ معنيين مختلفين هما:

1. الحد الأدنى من الأصوات اللازمة لضمان الفوز بمقعد تمثيلي واحد في كل دائرة انتخابية في ظل نظم التمثيل النسبي، وتشمل كل من حصة هير وحصة دروب وحصة إمبيرالي.
2. الحد الأدنى من المقاعد المنتخبة التي يجب شغلها من قبل فئة محددة لضمان تمثيلها، كالمرأة أو الأقليات. كما ويمكن أن يفرض القانون هذا النوع من الحصة على الأحزاب بالنسبة للحد الأدنى من المرشحين المنتمين لفئة معينة والتي يجب أن تشملها قوائم المرشحين الحزبية.

Single-member district

الدائرة الانتخابية أحادية التمثيل - الدائرة الانتخابية التي تنتخب ممثلاً واحداً عنها فقط لتمثيلها في البرلمان أو الهيئة المنتخبة.

Threshold

نسبة الحسم - وتعرف كذلك بعتبة الحسم، وهي النسبة المئوية من مجموع الأصوات التي يجب على حزب ما تخطيها من أجل المشاركة في عملية توزيع المقاعد في ظل بعض نظم التمثيل النسبي. ويمكن أن تكون هذه النسبة رسمية أو قانونية، بمعنى أن تفرض بشكل صحيح من خلال القانون، أو أن تكون فعلية (طبيعية) تنتج عملياً عن تطبيق النظام الانتخابي على أرض الواقع بتحديد عدد الأصوات اللازمة للفوز بأي مقعد تمثيلي ودون أن يفرضها القانون.

Two-Round System (TRS)

نظام الجولتين - أحد نظم التعددية / الأغلبية، حيث يتم تنظيم جولة انتخابية ثانية في حال عدم حصول أي من المرشحين أو الأحزاب على أغلبية محددة في الجولة الأولى، عادة ما تتمثل في الأغلبية المطلقة لأصوات الناخبين (٥٠ بالمائة زائد واحد). ويمكن لهذا النظام الاستناد إلى مبدأ التعددية / الأغلبية، حيث يشارك في الجولة الثانية أكثر من مرشحين اثنين، ويفوز بالانتخاب في الجولة الثانية المرشح الحاصل على أعلى الأصوات، بغض النظر عن حصوله على الأغلبية المطلقة بالأصوات أم لا، كما ويمكنه الاستناد إلى مبدأ الأغلبية فقط، حيث لا يشارك في الجولة الثانية سوى المرشحين الاثنين الحاصلين على أعلى الأصوات في الجولة الأولى.

Upper house

المجلس الثاني في البرلمان: هو المجلس الآخر الذي يقوم لتمثيل المكونات الإدارية التي يشكل كل منها بلد ما، كالمجلس الفيدرالية، أو لمتابعة أعمال الغرفة الأولى والتأكيد على قراراتها، ويطلق عليه تسميات عدة كمجلس الشيوخ، أو الأعيان، أو المستشارين، إلخ.

Wasted votes

الأصوات الضائعة - الأصوات التي يدلي بها الناخبون والتي لا تؤدي إلى انتخاب أي ممثلين، كالأصوات المعطاة للمرشحين الخاسرين.

